### العراق يفتح أبوابه للمصارف الأجنبية أول مرة منذ أربعين عاماً

# المستثمرون الأجانب سيغيرون المشهد المصرفي في العراق

**بغداد ـ ماهر شميطلي**

يشرف القطاع المصرفي العراقي على مرحلة تغيير مع وصول اللاعبين الأجانب إلى العراق للمرة الأولى منذ أربعين عاما وهم يستقدمون منتجات جديدة لكنهم يثيرون أيضا المنافسة مع المصارف المحلية. وقال نائب محافظ البنك المركزي العراقي أحمد سلمان محمد "إن المصارف الأجنبية ستوفر الأموال وتؤهل موظفين وتقوم بتحديث الخدمات المصرفية والنظام المالي والصناعة والبناء". وأوضح أن البنك المركزي سيصدر في كانون الأول تراخيص لستة مصارف أجنبية حتى 31 كانون الأول/2008. ولن تتمكن المصارف الأخرى من العمل في البلاد إلا بعد هذا التاريخ. وهي المرة الأولى منذ "التأميم" سيسمح فيها لمصارف أجنبية بالعمل في هذا البلد. وستتمكن المصارف التي يتم اختيارها أن تبدأ نشاطها بعد ستة أشهر من تسلم الرخصة. وأعلن نائب محافظ البنك المركزي أن هذه المصارف لن تستخدم سوى موظفين عراقيين باستثناء المناصب الإدارية العليا. وسيكون على كل مصرف أن يفتح خمسة فروع في الأقل في أنحاء البلاد كلها. ولغرض استدراج العروض، فإن الحد الأدنى من رأس المال المطلوب من المصارف الأجنبية محدد بخمسين مليار دينار، أي 25 مليون دولار. وهذا المبلغ أكبر خمس مرات مما كان مطلوبا من المصارف الخاصة العراقية التي حصلت على التراخيص في مطلع التسعينيات بهدف اجتذاب الرساميل إلى بلد دمرته العقوبات التي فرضتها عليه الأمم المتحدة في أعقاب اجتياحه الكويت في 1990. وقد رفعت هذه العقوبات الدولية في أيار الماضي. لكن العقوبات وحالات التوتر السياسي أثقلت كاهل 17 مصرفا خاصا عراقيا وحرمتها من قدرة توفير الخدمات والمنتجات كبطاقات الائتمان وخطابات التسليف والموزعات الآلية للأوراق النقدية، وعرقلت تطورها. وكان ينبغي على المصارف العراقية الخاصة أن تواجه أيضا المصارف الستة المؤممة التي تملك 82% من إجمالي الودائع وخصوصا حسابات القطاع العام برمتها. وأكد مسؤول في وزارة المالية أن التنافس سيدفع بالمصارف الوافدة حديثا ولا شك إلى الاندماج مع مصارف محلية لتكبير حجمها. وقال "هناك سيناريو آخر متوقع وهو أن تقوم المصارف الأجنبية بشراء مصارف محلية". لكن رئيس جمعية المصارف العراقية سعد بونيا اعتبر أن المصارف المحلية تملك ورقة رابحة في هذا التنافس، وهي معرفة البلد والسكان. وقال "العراقيون يحبون القيام بالأعمال مع أناس يعرفونهم". ورأى بونيا أن المصارف المحلية ستنتهز هذه الفرصة إضافة إلى استقرار سعر الدينار أخيرا ونمو حجم الأعمال بعد الحرب والثقة المستعادة في النظام المصرفي، من أجل زيادة أصولها وأرقام أعمالها. وكانت الأزمة الاقتصادية التي ضربت العراق في السنوات الثلاث عشرة الأخيرة وعدم استقرار سعر الدينار، قد دفعت بالسكان إلى عدم إيداع أموالهم في المصارف خشية فرض قيود مبالغ فيها عليها. وأعلن بونيا "أن غالبية العراقيين كانت تخبئ مدخراتها في منازلها. وكانت ودائع المصارف تمثل قسما صغيرا مما يفترض أن تكون عليه في وضع عادي". وكانت الكتلة النقدية الموضوعة في التداول سرا عميقا يحرسه نظام صدام حسين، لكن ثلثي حجم الكتلة المتداولة كان، بحسب بونيا، خارج النظام المصرفي.

# هل تترك الأوبك الانتاج دون تغيير؟

ذكرت نشرة ميس الاقتصادية أنه يتوقع أن تترك منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) خلال اجتماع الخميس (اليوم) سقف إنتاجها دون تغيير وأن تتفق على الاجتماع مرة أخرى في كانون الثاني/شباط المقبلين.

وقالت ميس إن كبار صانعي السياسات في أوبك يعتقدون أن إجراء خفض جديد في الاجتماع الحالي سيكون غير مقبول سياسياً في وقت تجاوز فيه سعر سلة نفوط أوبك النطاق السعري المستهدف بين (22) و(28) دولاراً للبرميل خلال الأسابيع الأخيرة، ولكن دون أن يتم الإخلال بقاعدة التجاوز المتواصل لعشرة أيام متتابعة.

ويجتمع وزراء نفط أوبك في الرابع من كانون الأول اليوم لاستعراض سياسات الانتاج بعد خفض مفاجئ قررته المنظمة في أيلول حجمه (900) ألف برميل يومياً ودخل حيز التنفيذ من أول تشرين الثاني الماضي.

وكان وزير النفط الفنزويلي رافايل راميريس قد قال مساء الخميس الماضي إن فنزويلا لن تدعم زيادة محتملة في إنتاج النفط لمنظمة أوبك إذا اقترحت أي من الدول الأعضاء ذلك خلال الاجتماع الوزاري.

وساعد قرار أيلول في دعم أسعار النفط وأبقى سعر سلة أوبك فوق مستوى (28) دولاراً للبرميل معظم أيام الأسبوع الماضيين.

وتتوقع الأمانة العامة لأوبك ومقرها العاصمة النمساوية فيينا أن يبلغ الطلب على نفوط المنظمة (26.49) مليون برميل يومياً في الربع الأول من العام القادم مقارنة مع حجم إنتاج يبلغ في تشرين الأول (27.42) مليون برميل يومياً. كما توقعت أوبك تراجع الطلب على نفوط المنظمة إلى (24.48) مليون برميل يومياً في الربع الثاني من (2004).

ومن جانب آخر اعتبر مركز دراسات الطاقة الشاملة في تقريره السنوي الذي نشر يوم الإثنين الماضي في لندن أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ستواجه مأزقاً حقيقياً أثناء اجتماعها في كانون الأول.

وقال التقرير أن أوبك ستتأرجح بين رغبتها في منع تدهور أسعار النفط الخام إلى ما دون عتبة (25) دولاراً للبرميل، وبين دعوة الدول المستهلكة إلى مزيد من النفط لتفادي ارتفاع إضافي في الأسعار خلال فصل الشتاء.

ويرى مركز دراسات الطاقة الشاملة المتخصص والذي يتمتع بنفوذ كبير في السوق النفطية، خيارين ممكنين في كانون الأول وهما أما المحافظة على الوضع القائم أو خفض إنتاج المنظمة.

واعتبر أنه إذا كانت منظمة أوبك تريد الإبقاء على الأسعار عند النصف الأعلى من السلة بين (28-22) دولاراً للبرميل العام المقبل، فإن بإمكانها التفكير في مبادرة وقائية ثانية لخفض إنتاجها (الفعلي) في كانون الثاني بدلاً من انتظار تدهور الأسعار في نهاية فصل الشتاء.

وقال المركز لكن ذلك قد يكون صعب التطبيق في حين يريد عدد كبير من أعضائها حصصه الإنتاجية وبحسب المركز فإن الحل الأسهل سيكون انتظار تراجع أسعار النفط، وهو ما سوف يدل على أن الانتاج العالمي غزير جداً.

وسيؤدي ذلك إلى ضمان موافقة الدول الأعضاء التي تريد زيادة حصصها (الجزائر ونيجيريا وليبيا) وسيقلص انتقادات مستهلكي النفط الذين يعربون عن قلقهم بشأن الإمدادات في حال كان الشتاء قاسياً جداً.

لكن انتظار أن تتدهور الأسعار قبل خفض الإنتاج يحمل في طياته ضرراً لأنه قد يتسبب بتقلبات أكبر في الأسعار وفي عرض النفط الخام، وفقاً لمركز دراسات الطاقة الشاملة.

واعتبر المركز أيضاً أن خفضاً للانتاج بواقع (500) ألف برميل يومياً لجعله عند مستوى (24) مليوناً في اليوم اعتباراً من كانون الثاني سيتيح عرضاً أكثر ثباتاً واستقراراً أكبر للأسعار العام المقبل.

### مجريات التحول إلى "اقتصاد السوق"

# وصفات جاهزة لخصائص مميزة

**أسعد العقلوني.**

عندما نضع نقطة نظام على الوصفات الجاهزة لمؤسسات التمويل العالمية، وبوجه التحديد الأخوين بريتون وودز: صندوق النقد والبنك الدوليين، فإن ذلك لا يعني رفض كامل مداخلاتها لمعالجة مشاكل التحول فيما يسمونه بالاقتصادات الانتقالية بصورة مطلقة، لاسيما إنها تمتلك خبرة واسعة في التعامل مع الظواهر التي تفرزها مجريات التحول، وهنا قد نشأت أكبر "لكن" تفرضها نقطة نظام، وهي تتمثل في إهمال وتجاهل الخصائص المميزة لتجارب البلدان كل على حدة بهذا القدر أو ذاك، وبالتالي فإن النتائج تأتي غير مطابقة للتوقعات، بل إنها قد تكون كارثية في بعض الأحيان.

وبقدر علاقة الأمر بتجربة التحول العراقية التي يراد تحديد بداية انطلاقها وطبيعة وتفاصيل مساراتها في المرحلة الراهنة، يمكن التأكيد ابتداء إنها تتضمن الكثير من خطوط التقاطع، والقليل من خطوط التماثل، مع الاقتصادات والمجتمعات الانتقالية في أوروبا الشرقية مثلا أو غربها، ذلك إنها قد ورثت تركة سلبية ثقيلة الوطأة بعد ثلاث حروب متعاقبة على مدى عقدين، وعقوبات اقتصادية شاملة، وسياسات اقتصادية واجتماعية مدمرة وسوء إدارة وفساد مستشر وبيروقراطية مقيتة، أدت جميعها إلى تبديد الموارد والثروات الوطنية على نطاق واسع وتركت آثارها في انخفاض الناتج المحلي الاجمالي إلى ثلث ما كان عليه نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والحال نفسه بالنسبة لمعدل دخل الفرد، والمستوى المتدني لإنتاجية القطاعات الاقتصادية، وبضمنها النفط، فيما تفشت البطالة على أكثر من (50%) من القوى العاملة، وتزايدت أعداد المواطنين الذين يعيشون تحت الفقر بوتائر معجلة لا مثيل لها في أي من بلدان العالم.

أما الأسواق المحلية، فقد باتت تعاني من التداخل المفرط، والمشاكل والمعضلات المتراكمة، والطبيعة غير الواضحة أو المتبلورة من حيث مستوى انفتاحها وامتداد السلوكيات السائدة في عهد النظام السابق بالنسبة للمعوقات المتحكمة في السوق والمقيدة لحريتها واستمرار تحويلها إلى سوق للبائعين ترجح فيها تأثيرات عوامل وقوى العرض بعيدا عن التوازنات المطلوبة لجانبي

المتوافقة معها، فضلا عن تفشي ظواهر الغش التجاري والإخلال بقواعد التقييس والسيطرة النوعية، والإضرار بسلامة وصحة المواطنين.

وانطلاقا من هذه الوقائع، بالإضافة إلى الاختلالات العظيمة التي واجهتها، وتواجهها القطاعات الاقتصادية كافة، وطبيعة الخراب والدمار اللذين تعرضت لهما في العقود السابقة، وكذلك آثار وانعكاسات الحرب وتداعياتها اللاحقة، فقد غدت المرحلة الانتقالية، وحتى بداية انطلاقها غاية في التعقيد بحيث يغطي الغموض جوانبها المختلفة، خاصة في ظل تعدد مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي بين الإدارة المدنية المؤقتة لـ"التحالف" ومجلس الحكم الانتقالي والوزراء المعنيين، ويتجلى هذا الواقع في تتابع الإجراءات والتدابير المعتمدة في أروقة كل من هذه التشكيلات في القضايا المطروحة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي العراقي، ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر، نظام البطاقة التموينية الذي بحثه مجلس الحكم الانتقالي بعد أن انتهى التمديد الأخير الذي قرره مجلس الأمن الدولي لمذكرة التفاهم وبرنامج النفط مقابل الغذاء، لترتبط بها في الحادي والعشرين من تشرين الثاني الماضي، وقد تركز بحث مجلس الحكم للموضوع على أساس انتقال مهمات تهيئة متطلبات البطاقة التموينية من مفردات سلعية وإدارة توزيعها كاملة إلى أجهزة وزارة التجارة على مدى الفترة المقبلة، التي قيل عنها إنها تحددت بنهاية حزيران (2004)، أو قد يغطي التمويل في حالة توفره عام (2004) بالكامل إذا لم يتم التوصل إلى تدابير تعويضية بديلة لإعانة الشريحة الواسعة من العوائل العراقية التي هي بحاجة ماسة لاستمرار نظام البطاقة التموينية أو بدائله، في وقت يسعى المسؤولون الاقتصاديون في الإدارة المدنية المؤقتة لـ"التحالف" لإيقاف هذا النظام والبحث عن بدائله تساندهم في ذلك مؤسسات التمويل الدولية، وبوجه التحديد البنك الدولي، الذي طرح جورج سابا مسؤول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيه ويضمنها العراق، في وقت مبكر خلال شهر آب الماضي ضرورة إيجاد بدائل عن البطاقة التموينية كجزء من متطلبات المرحلة الانتقالية للتحول الاقتصادي وتحرير الأسعار إذ يرى سابا وغيره من دعاة اقتصاد السوق أن نظام البطاقة التموينية هو أحد العوائق التي تقف حائلا دون تنفيذ عملية التحول، لاسيما تحرير الأسعار بفاعلية وشفافية!. خاصة وإنها تتضمن مفردات سلعية أساسية في النمط الغذائي العراقي بصورة عامة.

وفي إطار هذا الموضوع بالذات، بدأت وكالات الأنباء، تتناول المزيد من التفاصيل التي تعكس واقع تعددية مراكز اتخاذ القرار، وكأن الأمر يخص الإدارة المدنية المؤقتة لـ"التحالف" من حيث طبيعة المسؤولية عن النظام، وليس إدارته التنفيذية التي ظلت منوطة بأجهزة وزارة التجارة تاريخيا منذ عام (1990) وحتى الآن، ولعل من الدلائل المعبرة عن مسؤولية "التحالف" المقحمة في مجالي الإشراف وإنجاز التعاقدات الاستيرادية للمواد والسلع ما يلي:

أولا: تحويل مبلغ مليار دولار من الأرصدة المتبقية وغير المستخدمة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء إلى صندوق التنمية العراقي الذي تديره الإدارة المدنية المؤقتة، بقرار من الجهات المسؤولة في الأمانة العامة للأمم المتحدة دون العودة إلى مجلس الأمن الدولي.

ثانيا: مناقشة مسؤولي "التحالف" للقضايا الإشرافية على نظام البطاقة التموينية مع مكتبي برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية في بغداد، وضمن محاولة تؤمن استمرار التعاون معها، مما يضيف بعض التكاليف الباهضة وغير المبررة.

ثالثا: التعرف عن كثب على العقود الاستيرادية المبرمة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء والمدفوعة مبالغها دون أن تنفذ حتى الآن، والتي أشير إلى إنها تغطي احتياجات الأغذية والأدوية وغيرها من المتطلبات الإنسانية لغاية شهر حزيران عام (2004).

رابعا: مواصلة الحديث عن المساعدات الإنسانية للعراقيين في صورة لا تجسد حقيقة إن نظام البطاقة التموينية منذ بدايته عام (1990) وحتى الوقت الحاضر وغطي بالكامل بأموال عراقية خالصة، إن كانت عوائد النفط أو غيره.

وإزاء هذا الواقع، فإن الملفات الاقتصادية والاجتماعية العراقية إذا لم تحول بالكامل إلى مجلس الحكم والوزارات ذات الصلة، تبقى عرضة للتشتت والغموض والتداخل دون إمكانية حسمها وفقا للمصالح الوطنية للشعب العراقي، ومثل هذا المسار السلبي في أداء مهمات الإعمار وإعادة البناء ومعالجة شؤون القطاعات الاقتصادية والبطالة والخصخصة والاستثمار الأجنبي، يمثل أحد النتائج المترتبة على ذلك، مما يدعونا إلى تناولها تباعا.

# دعوة القطاع العام العربي للإفادة من ثورة المعلومات

دعت دراسة كويتية للمنظمة العربية للتنمية الادارية القطاع العام العربي للإفادة من ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات في الادارة المجتمعية العربية.

كما دعت الدراسة التي أعدها نبيل عبد الله العجل ديوان الخدمة المدنية إلى تعديل القوانين لتتلاءم مع التقنية الحديثة والتطور في مجالات تكنولوجيا المعلومات لتوسيع قاعدة هامش الابداع والابتكار.

وأكدت ضرورة تغيير المناهج الدراسية في الجامعات والمدارس العربية بما يتلاءم مع ثورة المعلومات الحديثة لفتح آفاق الابداع والابتكار امام الطلبة المتميزين والمتفوقين بهدف تطوير الاداء في الادارة المجتمعية في الدول العربية.

واشارت الى أهمية تطوير برامج التدريب والتنمية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وربطها بشكل قانوني ضمن اطار رفع مستوى الكفاءة بين الموظفين في القطاعين العام والخاص.

وشددت الدراسة على أهمية وسائل الاعلام العربية على اختلاف أنواعها في القيام بدورها في توعية الجماهير بالثقافة الحديثة والاطلاع على المعلومات للوصول الى توسيع قاعدة المستفيدين من المعلومات الحديثة ونشر الثقافة والتقنية للجمهور.

■ ■ ■

# إنتاج العراق من النفط يقارب مستوياته قبل الحرب

يقول مسؤول نفطي إن انتاج النفط من الحقول العراقية قد ارتفع في الآونة الأخيرة، وهو الآن يعادل المستويات التي كان عليها قبل الحرب.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مدير منشأة تسويق المنتجات النفطية شمخي فرج قوله إن الجزء الأكبر من الانتاج مصدره الحقول الجنوبية التي لم تتأثر بالهجمات التي تتعرض لها المنشآت الواقعة في الشمال.

ويقول فرج إن انتاج العراق الحالي من النفط يبلغ 2.2 مليون برميل يوميا، من المؤمل أن يرتفع إلى 2.8 مليون برميل بحلول شهر آذار المقبل.

كما توقع المسؤول العراقي أن ترتفع صادرات بلاده من النفط إلى 2.1 مليون برميل يوميا بحلول الشهر المذكور.

ومن الجدير بالذكر أن أسعار النفط في السوق الدولية قد ارتفعت في السنة الحالية، ويعود السبب في ذلك جزئيا في الأقل إلى انخفاض الإنتاج العراقي بعد الحرب.

وتتدارس منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك في الوقت الحالي خفض انتاجها لمعادلة زيادة كل من روسيا والعراق لانتاجهما.

وقال المسؤول العراقي إن بلاده لن تحتاج لكثير من الاستثمارات في المجال النفطي للتمكن من إنتاج 3 ملايين برميل يوميا.

وتتوقع وزارة النفط العراقية أن يرتفع إنتاج النفط إلى (4) ملايين برميل بحلول عام 2005.

■ ■ ■

# عمان تضيف مؤتمراً لإعمار العراق بدعم بريطاني

تنظم هيئة الشرق الأوسط ومجموعة الإرشاد حول دره للمخاطر اللتان تتخذان من لندن مقرا لهما مؤتمرا اقتصاديا بعمان في التاسع من الشهر الجاري تحت شعار (العراق نحو إعادة بناء هذه الأمة).

ويقدم المؤتمر الذي تدعمه الحكومة البريطانية (دائرة التجارة والاستثمار) على مدى ثلاثة أيام فرصة فريدة للشركات لفتح نافذة باتجاه الاستثمار في العراق الجديد ومقابلة اللاعبين الرئيسيين في هذا المضمار.

وينتظر أن يشارك 400 رجل أعمال فضلا عن مسؤولين ورجال أعمال عراقيين على تماس مباشر مع التطورات على الأرض لكي يطلعوا المشاركين من بريطانيا ودول أخرى على أحدث تطورات الاقتصاد العراقي ضمن شرائحه المتعددة.

وسيشترك المؤتمرون ضمن مجموعات متخصصة لدراسة مشاريع قطاعية بحيث يطلعون على المفاتيح اللازمة لبناء شركات ومشاريع ناجحة في العراق.

ويقول المنظمون أن جلسات العمل المتشابكة على مدى يومين فيما يتعلق بالسوق العراقية ستوفر للوفود فرصة لقاء نظرائهم العراقيين والتحاور مع أعضاء مجلس الحكم الانتقالي ومسؤولين بريطانيين فضلا عن ممثلين عن سلطة التحالف المؤقتة ومندوبي شركات كان لها السبق في دخول السوق العراقية.

# بعض جذور مأزق التنمية في العالم العربي

**د. صالح ياسر**

**ان مأزق التنمية وما شهده العالم العربي من اخفاقات لا يعزى فقط الى العوامل الخارجية على خطورتها واثارها السلبية الكبيرة، بل ينبع كذلك من مواطن خلل داخلية وقصور كبير في بلورة الاستراتيجيات التنموية المطلوبة انطلاقاً من الحاجات الفعلية للتطور ومراحله الملموسة والآليات المؤسسية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجيات تلك.**

ويمكن الاشارة باختصار الى ابرز مظاهر الاخفاق التنموي والذي تمثل في قضايا عديدة من بينها:

1. التضييق على الحريات الديمقراطية، وضعف المشاركة في الحكم، وصولا الى انظمة معادية للديمقراطية في بعض البلدان، ووقوع السلطة في ايدي نخبة غير مسؤولة تعمل على تثبيت قطاع واسع من الامتيازات لشرائح بيروقراطية تعمل على نهب الثروات وتأصيل الفساد وتفقير الجماهير، تحت راية الليبرالية الجديدة. وترتب على ذلك، غياب الضمانات والادوات السليمة لرسم سياسة انمائية صائبة وتوفير رقابة حقيقية على تنفيذ البرامج والسياسات والاداء الحكومي على اساس المسألة والشفافية الكاملة.

2. تفشي ظاهرة الهدر المالي والاقتصادي واتخاذه اشكالا وصورا كثيرة منها المبالغة في الانفاق على مشاريع وفعاليات غير مجدية اقتصاديا.

3. تعاظم العسكرة وتجلى ذلك في الاندفاع المحموم في شراء السلاح والمعدات العسكرية (التسلح) والتورط في حروب طاحنة وباهظة الكلفة فضلا عن انتشار الفساد بجميع انواعه من رشاوى وعمولات ومضاربات. وهذا نشير بوجه خاص الى الكوارث التي سببتها حرب الخليج الاولى والثانية والتي التهمت مئات المليارات من الدولارات وانعشت بذلك تجارة السلاح وشركاته الدولية المدعومة من حكومات البلدان الغربية الكبيرة. ولعل الارقام التالية تكشف جسامة العبء الذي يشكله الانفاق العسكري على عملية التنمية العربية. فقد بلغت الموازنة العسكرية لعام (1997) في بعض الدول العربية نحو (30) مليار دولار. وتشير تقارير "البرنامج الانمائي للامم المتحدة" الى ارقام اضافية مذهلة في هذا الصدد. حيث بينت هذه الارقام ان مجموع ما انفقته الدول العربية على الاغراض العسكرية خلال العقود الثلاثة الماضية بلغ (1899) مليار دولار خصصت لشراء الاسلحة والمعدات والانظمة العسكرية تحت ذريعة حماية الامن الوطني والقومي؛ وبالمقارنة مع التخصيصات المعتمدة في الموازنات العربية للصحة والتعليم والزراعة والصناعة والخدمات يتفوق الانفاق العسكري بمقاييس كبيرة عليها جميعا. وترتب على ذلك، وضع خطط التنمية في حالة تبعية تامة لخطط الامن السياسي والعسكري لانظمة الحكم.

4. زيادة حدة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات، وسيادة شرائح مختلفة من البرجوازيات الكومبرادورية والطفيلية تتحالف لهدم كل سياسات المرحلة السابقة المتعارف عليها بمرحلة التحرر القومي.

5. على الرغم من بعض المنجزات الكمية التي حققتها البلدان العربية بتجاه التحسين في بناء قدرات النساء الان هذه المنجزات لم تنجح في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة والتي تعزز اللامساواة بين الجنسين في مختلف نواحي الحياة. كما تعاني النساء في بعض البلدان العربية عدم المساواة في المواطنة وفي الحقوق القانونية، التي غالبا ما تتجلى في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب. ولا تزال الافادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الاقل في العالم.

6. تعاني البلدان العربية فجوة كبيرة في ميدان المعرفة وقصور في ميدان الانفاق على "البحوث والتطوير" وخطط تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا. يشير تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة لعام (2002) الى ان الاستثمار في الانفاق على البحوث والتطوير في البلدان العربية لا يزيد على (0.5%) من الناتج القومي الاجمالي، أي اقل من ربع المتوسط العالمي. ومن جهة اخرى تشير وثائق مجلس امناء الجامعات العربية، الى ارقام مثيرة حيث ان الدول العربية لم تنفق على قطاع التعليم في مختلف مراحله اكثر من (7) بالمئة من الموازنة العامة في أحسن الحالات، وتنخفض هذه النسبة لتصل الى اقل من (0.5) في البلدان العربية الفقيرة. هذا في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الأمية في الوطن العربي نحو (23%) من السكان (حسب تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية الصادر عن الأمم المتحدة لعام (2002)، يبلغ عدد الأميين من بين البالغين في البلدان العربية زهاء (65) مليونا، ثلثه من النساء، من بين الـ(280) مليونا مجموع سكان هذه البلدان، وهذا يعني أن نسبة الأمية هي (23%) وليس (46%) كما هو وارد هنا. وأشار التقرير بهذا الخصوص إلى أن معدلات الأمية في البلدان العربية أعلى كثيرا مما هي عليه في بلدان أفقر كثيرا من البلدان العربية). ورغم مرارة هذا الواقع فإن البلدان العربية كافة تواجه بهذه الدرجة أو تلك معضلة حادة أخرى تتعلق بهجرة الأدمغة العربية التي تقدر بالملايين من أصحاب الكفاءات والاختصاصات المهمة، والتي تعمقت باستمرار خلال العقدين الأخيرين، وألحقت خسارة جسيمة بالاقتصاد والمجتمع وضياع فرص تنموية كبيرة.

7. أما في مجال الاستثمارات في البلدان العربية فهو الآخر قد شهد انتكاسات عديدة ولم تتحقق الغايات المنشودة في هذا المجال الانمائي المهم. ولعل أبرز خلل في هذا السياق هو تراكم فوائض الأموال العربية الناجمة عن عوائد النفط بالدرجة الأولى واستثمارها في الغرب الصناعي وحرمان الوطن العربي منها. وقد قدرت هذه الفوائض المالية بما يقرب من (800) مليار دولار، يملكها قرابة (200) ألف شخص.

8. يشكل التعاون بين الدول العربية، حاجة موضوعية ملحة. وكانت الجامعة العربية منظمة إقليمية يمكن أن تلبي جانبا من هذه الحاجة الموضوعية، وأن ترتفع بالتعاون بين الدول العربية إلى مستويات أعلى. غير أن التناقضات التي سادت وتسود الوضع العربي والخلافات المتفاقمة فيما بين أعضائها عطلت دور الجامعة العربية إلى حد كبير جدا ولم تستطع التجمعات الإقليمية التي تشكلت خلال العقود الماضية (مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، الاتحاد المغاربي) تحقيق أي

وإذا وضعنا جانبا الأسباب السياسية التي أدت إلى فشل هذه التجارب (حرب الخليج الثانية بالنسبة لمجلس التعاون العربي مثلا) فإن الفشل الأساسي يكمن في الجانب الاقتصادي ذاته وبالضبط في تشابه الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان بما يجعلها تنافرية وليست تكاملية، وكذلك وخاصة في التبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية التي حددت (أي التبعية) لهذه الهياكل وظيفتها التكاملية ولكن مع هياكل اقتصاد المراكز الرأسمالية. وقد أكدت دراسة اقتصادية حديثة أن العالم العربي ما زال أقل الأقاليم اندماجا من الناحية الاقتصادية، مرجعة ذلك إلى غياب الدوافع السياسية والاقتصادية.